بيان إلى الرأي العام الفلسطيني

الناخب الفلسطيني يختار الخروج من طريق أوسلو المغلق

جميل هلال وزكريا محمد*

■ حتى لا يبدو إرادة الناخب الفلسطيني وكأنها مجرد عقاب لتنظيم أو ثواب لآخر، فإن علينا إدراك المغزى الأعمق للانتخابات التشريعية الفلسطينية. إننا نرى أن مغزاها الأعمق يكمن في أن الناخب الفلسطيني قد صوت لصالح البحث عن طريق آخر، طريق جديد مختلف عن الطريق الذي سرنا فيه في السنوات العشر الأخيرة: أي طريق أوسلو وما تبعه من اتفاقات كشرم الشيخ وخارطة الطريق. لقد صوت الفلسطينيون للخروج من هذا الطريق المغلق والعبثي. وقد فعلوا ذلك بعد أن اكتشفوا أن من يقود الشأن الفلسطيني يتلكأ في الاستنتاج بأن هذا الطريق قد أغلق، وأن الأغلبية الساحقة من الشعب ترى أنه طريق لم يعد ممكنا السير فيه. هذا هو الاستنتاج الحاسم للناخب الفلسطيني.

بهذا فلم يكن الناخب الفلسطيني يعاقب تنظيما ويثيب آخر، وإن كان بالتأكيد قد عاقب عددا لا بأس به من الأفراد الفاسدين والمعتدين عليه وعلى قيم العدالة والمساواة، بل كان يريد للحركة الوطنية الفلسطينية أن تخرج من هذا الطريق المسدود وأن تبحث عن طريق آخر، وخيار مختلف. ومن الطبيعي أن يعتقد الناخب أن من ظل خارج أوسلو هو الأفضل للبحث عن هذا الخيار، ربما. لذا أعطى لحركة «حماس» أصواتا أكثر مما أعطى لحركة «فتح».

نحن نعتقد أن فهم هذه الحقيقة سيمكن الحركة الوطنية من الوصول إلى اتفاق، اتفاق يلبي إرادة الناخب، ويأخذ بعين الاعتبار حقائق الواقع الصلبة التي تقول أن اتفاق أوسلو قد انتهى منذ زمن بعيد. لقد أنهاه الإسرائيليون والأميركيون. لقد مات وشبع موتا، والإصرار على الحديث عنه والتمسك به لن يقودنا إلى ما نريد، بل سيبقينا داخل النفق المظلم ذاته. لذا فإن علينا أن نرى في الانتخابات التي حدثت الفرصة الملائمة للانسحاب من أوسلو، الذي انسحب منه الإسرائيليون والأميركيون وتركونا وحدنا نسبح بحمده.

لقد انتهى أوسلو وخارطة الطريق إلى عبارة كاذبة تتردد كل يوم، عبارة «عملية السلام». لقد كان هناك عملية لكن بدون سلام. فالإدارة الأميركية تريدنا أن نغرق في العملية وأن ننسى السلام بدولته الموعودة. أكثر من ذلك، يمكن القول لم يعد أصلا من «عملية» خلال السنوات الثلاث الماضية بعد أن اشترطت إسرائيل على الجانب الفلسطيني حزمة من الشروط لكي تقبل بمجرد الجلوس معه على مائدة المفاوضات. مع ذلك فما زال هناك من يعتقد أنه «إذا فشلت المفاوضات فليس أمامنا سوى المزيد من المفاوضات». هذا المنطق هو منطق من ينزع خياراته كلها. وحين تنزع خياراتك فإن عدوك لن يكون مجبرا حتى على مفاوضتك. وسوف تستجديه لمجرد أن يقبل الجلوس معك. وهذا ما يحصل أمام أعيننا كل يوم. فقد أمضت السلطة العامين الماضيين في استجداء إسرائيل بالعودة إلى طاولة المفاوضات.

لقد صوت الناخب ضد نزع خياراته. صوت ضد استجداء المفاوضات، صوت ضد مفاوضات لا تنتهي ولا تصل إلى نتيجة. لم يصوت لحزب ضد آخر، لم يصوت لحركة «حماس» ضد «فتح»، بل صوت للخروج من هذا المأزق، وعلينا أن لا أن نضيع في تحديد من المنتصر ومن المنهزم. ليس هناك من منتصر. فنحن كلنا غارقون في ظلمة نفق أوسلو. والشعب يريد أن نبحث معه عن طريق لخروج من هذا النفق.

وتخطئ قيادة حماس خطأ فاحشا إذا لم تفهم هذا، ظانة أن الناخب الفلسطيني فوضها بنزع العلم الفلسطيني عن مبنى المجلس التشريعي في رام الله ووضع علم حماس بدلا منه. كما يخطئ رئيس مكتبها السياسي إذا ظن أن التصويت كان تفويضا له بإدخال الشعب الفلسطيني، تابعا صغيرا، في محاور وأحلاف إقليمية لخدمة حكومات هذه الأحلاف. لقد قاتل الشعب الفلسطيني أربعين عاما لكي يحافظ على استقلال قراره الوطني، وهو لم يصوت للتفريط به.

إن الخروج النفق المعتم يقتضي الوصول إلى اتفاق جديد بين القوى السياسية يأخذ بعين الاعتبار رأي الشعب الذي عبر عنه في الانتخابات. وهذا يقضي أن يكف البعض عن مطالبة «حماس» بالانغماس في أوسلو ومتطلباته باسم الاتفاقات والشرعية الدولية، وأن يكف عن مطالبتها بالاعتراف بإسرائيل. فما هو مطلوب فعليا هو أن تضع المؤسسات الفلسطينية الوطنية جانبا هذا الاعتراف الذي بات عبئا مكبلا لنا، وأن يتم ذلك بطريقة لا تؤذينا. فالاعتراف يكون بين دولتين سيدتين لا بين منظمة ودولة. لقد اعترفت إسرائيل بمنظمة التحرير دون أن يترتب على هذا اعترافها بحقوق الشعب الفلسطيني بما فيها حقه في دولة مستقلة وذات سيادة، تكون عاصمتها القدس، في حين اعترفت منظمة التحرير بدولة إسرائيل. علينا تصحيح هذا الخطأ، لا أن نورط فيه أطرافا جديدة كحركة «حماس» وغيرها. على العكس، يجب حثها على عدم الإقدام على هذه الخطوة إذا بدا أنها تفكر في الإقدام عليها من أجل أن تتمكن من تشكيل حكومة. فليس عن طريق إغراق من لم يغرق نتمكن من الخروج من المأزق. كما لن يتم الخروج عن المأزق الوطني عبر التدخل في حريات الناس الشخصية والعامة واللجوء إلى الإرهاب الفكري، وقمع حرية المعتقد والرأي والسلوك المكفولة بالقانون الأساسي ووثيقة إعلان الاستقلال. فالديمقراطية والتعددية وحرية الرأي والفكر والمعتقد هي أداتنا في مواجهة الاحتلال والقمع والإذلال الذي تمارسه إسرائيل ضد الشعب وحركته الوطنية.

لا حاجة لاعتراف «حماس» أو «فتح» أو غيرهما بإسرائيل. فالاعتراف عملية تخص علاقة دولة بدولة. وقبل قيام دولة فلسطينية مستقلة لا يمكن القبول بالحديث عن الاعترافات. وعلى أساس هذا المبدأ يمكن الوصول إلى اتفاق وطني جديد يقضي بإعادة الاعتبار للمشروع الوطني الفلسطيني، الذي يتضمن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس، واحترام قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالحقوق الوطنية الفلسطينية.

وهذا يعني أن تتراجع قيادة «فتح» عن أوهام اتفاق أوسلو وخريطة الطريق، وأن تتراجع حماس عن الشعارات الهوائية الكبيرة، التي لن يفهمها العالم، وأن تتراجع عن التكتيكات المغامرة التي صاحبت برنامجها غير الواقعي.

هذا الاتفاق الوطني لا يعد إلا باستمرار النضال. لا يعد الشعب بالراحة، بل يعده بسنوات أخرى صعبة من المقاومة. لكنه اتفاق لا يغرق هذا الشعب بالأوهام. ونحن نعتقد أن الشعب الفلسطيني بتصويته الحاسم في الانتخابات أظهر أنه على استعداد للنضال والمقاومة. فمن ينتخب للخروج من أوسلو وتوابعه يدرك أن عليه أن يصمد وأن يدفع ثمن الصمود.

لقد كانت الانتخابات الرد الفلسطيني على نظرية «كي الوعي الفلسطيني» التي أطلقها رئيس الأركان الإسرائيلي الأسبق أثناء اجتياح مدن الضفة تحت مسمى عملية «السور الواقي» التي هدفت إلى إرغام الشعب الفلسطيني على أن يغير مواقفه، وأن يخفض سقف مطالبه الوطنية. لكن وعي الشعب الفلسطيني ظل سليما. لقد تم اجتياح كل بيت، لكن هذا الوعي لم يتأثر، بل لقد ازداد تمسكا بالحقوق. لقد خرج وعيه بعد عملية الكي المفترضة أكثر صفاء ووضوحا. وقد كانت نتيجة الانتخابات هي الدليل الحاسم على ذلك: لم ننكسر، هكذا قال الشعب الفلسطيني لقادة إسرائيل وجنرالاته.

لقد منحتنا الانتخابات التشريعية الفلسطينية فرصة لا تقدر بثمن للتدقيق في خياراتنا، ووضع الأمور في نصابها الصحيح، وإعادة الاعتبار إلى المشروع الوطني عبر إخراجه من وحل أوسلو. لذا فلنكف عن الحديث عن المنتصر والمهزوم كي نجمع قوانا من أجل مواجهة الاحتلال. ولتكن الانتخابات الفلسطينية انتصارا لنا وهزيمة للمحتل.

* مثقفان فلسطينيان

من آفات الاستبداد.. الاستبداد نفسه

د. الضاوي خوالدة*

■ قد لا يختلف عاقلان ان كل ما ينافي طبع الانسان المستخلف على عمارة الكون زائل ولو دام مئات او آلاف السنين لأن الوظيفة الاساسية له في هذه الدنيا ان يقتلع سعادة معاشه ومعاده من خضم محنته وابتلائه.

ومن اعتى المحن التي تعترض سبيل دور الانسان في تحقيق رسالته تلك التي اوجده الخالق من اجلها تسلط اخرين من جنسه عليه بغيتهم استخدامه لمصالحهم بعد تجريده او محاولة تجريده من قواه الانسانية الكامنة فيه كالعقل والارادة والكرامة.. غير ان المستبدين الطغاة الساعين بشتى الطرق والاساليب الى استدامة تسلطهم وتخليد استعباد غيرهم، بدا فشلهم يتراءى واضحا فاضحا لانهم يسيرون في الاتجاه المعاكس للتاريخ والدين والحياة لذلك قد تهاوت اغلب عروشهم وتحرر اغلب مستعبديهم ولم يبق على وجه البسيطة الا نقيطات سوداء معزولة اخذ مد الموج يضربها من الخارج وحركة الشعوب التواقة للحرية تنخرها من الداخل الامر الذي طفق يخلخل بنية الاستبداد ذاتها بدءا بتشققات ضيقة ممتدة عميقة وتثنيه بانشقاقات قاصمة وانتهاء بتفتيت البنية ذاتها.

ولعل من الامثلة الساطعة لما اخذ يدك هذه البنية دكا خفيفا فثقيلا فمهمشا ما يعيشه الاستبداد والظالمون في بلادنا من اوضاع حاسمة في حياتهم يحسن الالمام باختصار بظهور فيروس الاستبداد الذاتي ثم تكاثره ثم اجهازه على البنية بأكملها.

لقد فتحت «الدولة العربية الحديثة» عينيها فوجدت نفسها كسيحة مشوهة، مقوماتها تقاليد سياسية استعمارية عثمانية غربية وبنيات اجتماعية غبارية خاصة وعامة قائمة على درجيات واقتصاد اقطاعي يحتضر تحت ضربات الزحف الاقتصادي الغربي الحديث و«ساسة جدد» افرزهم هذا الواقع وهذه البيئة تولى اغلبهم قيادة بلدانهم كما كان يقودها العثمانيون والمستعمرون الغربيون و«تميزت» اقليتهم بانتهاج نهج جديد في الحكم لكنهما اتفقا على ضبط الشعوب ضبطا مدجنا معطلا كل الطاقات مما سرع انهيار ما اعتادته الشعوب من نمط حياة وولد نمطا جديدا رجال اقتصاده حواشي سلطة يسمسرون مع الشركات الغربية ويعملون وكلاء لها في بلدانهم وادارة خادمة لهذا التوجه بقوانين وقرارات وممارسات وسياسة خصخصة جمعت ملكية الشعب والوطن العامة في جيوب أسر الحكام واقاربهم فكان الغنى الافحش في رأس القمة الحادة والفقر الافحش في البقية العريضة ودفع الغنى المتوحش الى مزيد الغنى ودفع الفقر الى المطالبة بالقوت.. فظهرت الصراعات في القمة من اجل المال والسلطة خادمة المال وتفجرت القاعدة الواسطة مطالبة بحقها في الحياة.

لكن «الزعيم التاريخي» او خلفه كان لا يألو جهدا في اسكات ضجيج الصراع والسيطرة على الموقف بمعاقبة هذا وترضية ذاك وتهويل قضية خارجية او اعلان عن قرارات «ثورية» مع اظهار دائما انه الاقدر والابقى والاحكم حتى ان مرضه يبقى سرا فلا يترك المقربين منه يعرفون عن حالته الصحية ولا عن نوع مرضه او مكان علاجه شيئا وقبيل موته قد يورث الحكم لابنه او قريبه او احد افراد حزبه/ اسرته غير ان موته يشتت الحزمة بالانشقاقات النائمة المكبوتة فيظهر قطب من اقطاب النظام فاضحا غيره من «الزملاء» ناعتا نفسه بأنه الانقى والانظف والاكثر وطنية وديمقراطية وانسانية ناسيا عشرات السنين التي قضاها فاسدا مفسدا جلادا فينبري له البقية من رفاق امس فاضحيه وفاضحين انفسهم في نفس الوقت، ومؤكدين انهم كانوا يعرفونه فاسدا.. وينكشف الجميع: رجال النظام يتفاضحون ويعرف الشعب ان نظام نصف قرن كان فسادا اسود لكن المؤلم الغريب الشاذ ان الشعوب العربية قد مرت جميعها وما زالت تمر «بدول» تنشق انظمتها الاستباقية ثم يعاد رتقها وتنكسر ثم يعاد ترميمها مع ما يصاحب ذلك من كشف الغطاء عن ممارسات الفاسدين والمفسدين في حق المواطنين والاوطان.. دون ان تقف وقفة واحدة لتحرير نفسها وتطهير تاريخها وتلميع سمعتها.. فمتى تستفيق؟

* اكاديمي من تونس

النظام يحاول ان يجرها الى معارك وهمية:

المعارضة السورية إلى أين؟

د. نصر حسن*

■ مرت المعارضة السورية وعبر أكثر من أربعين عاما من عملها ضد النظام السوري إلى فترات مواجهة مختلفة مع النظام كانت خاسرة في معظمها ولعل أشدها ألما لها وللشعب السوري ما حدث في الثمانينات، حينها نجح النظام إلى جر المعارضة إلى الصدام المسلح وبالتالي سورية إلى تصفيات وطنية ظالمة بحق الشعب فكانت الأحداث الدامية والجرائم التي ارتكبت ضد الشعب في معظم المدن السورية، خاتما إياها بتدمير مدينة حماة وترويع المدنيين وقتل الآلاف من النساء والأطفال واعتقال عشرات الالاف وفقدان خمسة عشر ألفا وتشريد أكثر منهم إلى الآن في أصقاع الأرض، كانت تلك الاحداث ولا تزال تشكل جرحا وطنيا نازفا يحتاج إلى التضميد الوطني ورد المظالم إلى أهلها ومحاسبة المسؤولين عن تلك الفتنة التي أحدثت خللا وطنيا لا زال قائما وبحدة في ذاكرة النظام والشعب والمعارضة على حد سواء.

كان ثقل المعارضة السوريّة التقليدية موجودا في العراق وبشكل أقل في السعودية والأردن حيث تتواجد بعض أطراف التيارالديني ومعظمه ينتمي إلى «الإخوان المسلمون»، وبعض اليساريين في الجزائر ودول المعسكر الإشتراكي سابقا، كان وجود المعارضة الأساسي في العراق ولأسباب واضحة أهمها التمتع بقدر من الحرية والدعم في عملها ولقربها جغرافيا من سورية مما يسهل ميدانيا على المعارضة على أن تكون على صلة مباشرة مع الداخل، ورغم أن المعارضة وعلى مستوى البنية الداخلية تتمتع بقدرات قيادية تقليدية معروفة فاعلة على ساحة العمل الوطني داخل سورية سواء كأفراد أو أحزاب أو شخصيات وطنية تمثل سورية بشكل وطني حقيقي إلى حد كبير، فإن خلاصة عملها الطويل كانت محكومةً إلى حدٍ كبير بالموقف العربي والدولي المؤيد والداعم بشكل مطلق للنظام السوري، وأن الحاجة الإقليمية لدوره كانت أكبر من قدرة المعارضة، وتمثل حاجة خارجية تتعلق بشكل أساسي بالصراع العربي ـ الصهيوني وبالتالي تغييب أي دور لنظام وطني حقيقي في سورية، وعلى هذا الأساس كانت هذه العقدة تحكم عمل المعارضة وهذا يفسر إلى حد بعيد التغطية العربية والدولية لجرائم النظام التي ارتكبها في سورية، وكأن الجميع فقدوا السمع والبصر ولم تنمُ عندهم بعد أحاسيس حقوق الإنسان، هذا العامل الأساسي الذي كان السبب وراء فشل المعارضة في التغيير في سورية، بالإضافة إلى أسباب أخرى مقيدة لها لكونها موجودة في العراق حيث الصراع الدائم والطويل بين النظامين والذي انعكس سلبيا على جملة الأهداف الوطنية والقومية التي عبث بها النظام السوري إلى الحد الذي كتبت على جواز السفر السوري وهو وثيقة وطنية تمثل دولة ولا تمثل نظاما، العبارة الوطنية والقومية المشهورة «يسمح بدخول كافة دول العالم عدا العراق»!

المعارضة السورية التقليدية وبأطرافها القومية واليسارية والدينية دفعت وتدفع الثمن غاليا في السجون والشهداء والمشردين ورغم كل ذلك لازالت هي القوة المؤهلة الأساسية للعب دور أساسي في عملية التغيير في سورية رغم ضبابية الصورة السياسية إلى الحد الذي لم يستطع بعض الطارئين على العمل الوطني والسياسي من رؤية الأمور بموضوعية وعقلانية يتطلبهما عمل المعارضة اليوم، يساعدها على لعب هذا الدور الآن جملة عوامل واقعية وأولها وهنا يتطابق تقريبا موقف القوميين مع اليساريين مع الإخوان المسلمون من تقييم النظام لأنهم على صراع طويل ومرير معه ولأنهم يمتلكون رؤية فكرية واضحة ومعروفة ولأنهم كذلك يمتلكون مساحة وطنية أوسع من المعارضة الحديثة التي في أفضل مقارباتها لعملية التغييريقتصر برنامجها على المطالبة بالديموقراطية وتحسين أوضاع حقوق الإنسان وحرية الرأي ومطالب ذات حساسية خاصة في هذه الظروف التي يحاول النظام خلطها لتشويه المعارضة وتصويرها على أنها غرفة عمليات متقدمة لقوى خارجية، رغم أن الديموقراطية هي المفقود الأساسي والذي أدى تغييبه من قبل النظام إلى حضور الطغيان والإقصاء بأعنف أشكاله والفردية والإستبداد الذي أنتج كل هذه الهزائم والكوارث والنكبات على المستويين الوطني والقومي.

مرت المعارضة في حالة من السكون والهامشية بسبب ظروف داخلية تخصها وظروف إقليمية خارجة عن نطاق قدرتها بالتعامل مع مثل هذه المستجدات والتي كانت على ما يبدو خارج إطار توقعاتها المستقبلية يضاف الى ذلك فتك النظام في الكثير من عناصرها، استمر ذلك حتى وراثة بشار سورية وبالشكل المعروف للجميع، والذي رأى فيه البعض وبدفع قوي وخفي من النظام وأجهزته على أنها مرحلة جديدة وستكون بداية لانفراج وطني وسياسي تجاوبت معه بشكل خاص المعارضة الداخلية وبدأت حراكا وطنيا وسياسيا سمح به النظام لترتيب أمورها الداخلية والإقليمية وليس إيمانا منه بضرورة السماح للمعارضة بحرية الحركة والنشاط وتوسيع هامش الديموقراطية، فكان ربيع دمشق والحرية النسبية لبعض المنتديات منتدى الأتاسي وبعض لجان إحياء المجتمع المدني وكانت كلها تتحرك ضمن الدائرة الأمنية المحسوبة من قبل النظام وعندما بدأت تأخذ بعض الأبعاد الإيجابية من تبنيها لمطلب الإصلاح اعتقلت معظم رموز ربيع دمشق وأغلقت المنتديات الثقافية وآخرها منتدى الأتاسي وتم اعتقال معظم رموزه، والعائدون من العراق ودول أخرى يعتقلون أفرادا وجماعات، وأصم النظام أذنيه عن سماع كل النداءات المسؤولة وطويت صفحة الحرية البسيطة ومنع الحوار الوطني في هذه الظروف الخطيرة التي تحيط بسورية، وعاد النظام إلى صلب سياسته السابقة من القمع والملاحقات وبدأ بالإنقضاض على المعارضة في الداخل والخارج وتسلسل الأمور معروف، لكن تسارع وتيرة وفلتان الأحداث على المستوى العربي وعلى سورية على وجه التحديد وارتباك النظام وعدم قدرته على فهم التطورات الإقليمية والدولية ودخوله إلى فخ اغتيال الحريري الذي كان زلزالا سياسيا مركزه لبنان وقواه الإرتدادية ستكون كارثية على سورية ولبنان والمنطقة وتدمر ما بقي من بنيان فيها، كذلك أربك النظام ومعه ارتبكت المعارضة لأنها رهنت نفسها بردود فعل على طريقة تعامل النظام معها، وأصبحت المعارضة تركض مع النظام بنفس الإتجاه وبنفس الإرتباك وحالها أشبة بحال مسافر «أوتو ستوب» تحرك آلي وتوقف آلي، تتحرك بعشوائية الطريق وصعوبة تضاريسه! والنظام يحاول تضييع الوقت ليطيل عمره ولو على حساب ضياع ما تبقى من الوطن على الصدف تنقذه أو تحقق له صفقة طارئة تطيل أيامه قليلا، أو حاجة لدوره من قبل هذا الطرف العربي والدولي أو ذاك، لكن النظام العربي أصبح أشبه بكسيح لا يقدر على حمل نفسه فما بالك ليحمل عجز الآخرين، المعارضة أعطت كل الفرص للنظام لكي يستطيع ترتيب بيته وينقض عليها من جديد، نظام أتقن الكذب وأدمن السلطة واحترف المتاجرة بأرواح الأبرياء وبكرامة العباد والبلاد، لا يمكن أن يكون موضع ثقة في القول والفعل، والمقياس الوحيد على صدق أقواله وأفعاله يجري دائما عكس ما تشتهيه سفن المعارضة الراسية طويلا في موانئ التغيير!

المعارضة تتعامل مع الواقع السوري ببطء شديد وقد يكون رهانها على الكثير من الأمور رهانا خاسرا إذا لم تسقط نهائيا من برنامجها أن هذا النظام يقبل بالحوار أو المشاركة في المسؤولية وتحمل القرار، نظام يؤمن أن مكان المعارضة الوحيد هو السجون والمنافي وتقديم الولاء والغطاء لسلوكه المنحرف عن الخط والنهج الوطنيين، وأن وعوده في أغلب الأحيان هي ستار لحمايته وستر عوراته وبعثرة أوراق المعارضة وخلط المواقف وحرف الأهداف عن الطريق الصحيح.

المعارضة السورية في صراع مصيري على أكثر من جبهة، ويحاول النظام جرها لمعارك وهمية ليبعدها عن التفاعل البيني لدى مكوناتها، وليبعدها أكثر عن التفاعل مع الشعب لحرمانها من الحاضنة الإجتماعية المطلوبة لتقوية الموقف الوطني وتطويره باتجاه توفير القاعدة الشعبية لحماية الدولة ووحدة الوطن في أي وضع طارئ خطير يحدث فجأة، لأن الذين ينفذون لعبة الموت في المنطقة يعملون ليل نهار لتنفيذ مخططاتهم المشبوهة وفي وضع ميداني مكشوف أمامهم، وبضمنها قوة النظام وقوة المعارضة ودور الشعب في لحظات معينة يريدون بها تنفيذا فعليا لما تبقى من أهدافهم، تأسيسا على ذلك يجب على المعارضة السورية أن تدرك التعامل الجيد مع عامل الزمن، وأن تفعّل عملها وتنتقل إلى تقوية جسور الحوار والتفاعل المستمر مع الشعب وإشراكه تدريجيا في قيادة الأمور وهذا هو صمام الأمان الوحيد في ظروف سورية الراهنة المليئة بصواعق الإنفجار.

* كاتب من سورية

المدارس الدينية في باكستان

محمد خليفة*

■ القرار الذي اتخذته الحكومة الباكستانية والقاضي بوجوب تسجيل المدارس الدينية لدى الحكومة، وإبعاد الطلاب الأجانب منها، يفتح الباب أمام تساؤلات عن مستقبل دولة باكستان. فهذه الدولة قامت على أساس ديني بعد أن تم تقسيم الهند إلى دولتين، واحدة للهندوس هي الهند، وأخرى للمسلمين هي باكستان عقب جلاء بريطانيا عنها عام 1947. لكن دولة الهندوس ليست صافية، بل فيها إلى الآن نحو 200 مليون مسلم.

أما باكستان، فقد أقيمت في الأقاليم الهندية التي تقطنها غالبية مسلمة. لذلك كانت نسبة المسلمين فيها أكثر من 99 في المئة. وبعد قيامها، هاجر إليها عشرات الآلاف من العائلات المسلمة الهندية واستقرت فيها.

ومنذ البداية، كان الإسلام هو الأساس الشرعي لقيام دولة باكستان، وتم جمع القوميات المتعددة فيها تحت هذه الشرعية الإسلامية، وكان من الضروري والحال هذه أن يتم الاهتمام بتدريس الدين الإسلامي بهدف ترسيخ وحدة البلاد.

فافتتحت المدارس الدينية التي تدرس القرآن والسُنّة والفقه الإسلامي، حتى أصبح هناك الآن نحو ثلاثة عشر ألف مدرسة. وكانت هذه المدارس وما تزال تستقطب آلاف الطلاب من جميع أنحاء العالم الإسلامي، ولا سيما من جنوب شرق آسيا، وأيضاً من الجاليات الإسلامية المهاجرة في أوروبا وأمريكا للدراسة فيها.

وأثناء صراع الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي السابق، تم النظر إلى هذه المدارس من قبل الولايات المتحدة باعتبارها مكاناً خصباً لإنتاج التطرف الإسلامي لمواجهة المدّ الشيوعي العالمي. ولعبت هذه المدارس دوراً مهماً في إنتاج «المجاهدين» لقتال الشيوعيين في أفغانستان خلال احتلال السوفييت لها في الثمانينات من القرن الماضي. ولذا كانت هذه المدارس تتلقى دعماً مادياً كبيراً من قبل الولايات المتحدة ومن جميع الدول الغربية ومن بعض الدول العربية ولا سيما الخليجية منها.

وقد أدى ذلك إلى تقوية التيارات الإسلامية في باكستان حتى أصبحت تمثل دولة داخل الدولة. وبعد انتهاء الحرب الباردة بانهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991، لم يعد ثمة عدو تبرر الولايات المتحدة بوجوده هيمنتها على العالم، وكان لا بد من اختراع عدو جديد.

وأصبح الإسلام هو هذا العدو، عندما وقعت أحداث 11 ايلول (سبتمبر) 2001، أعلنت الولايات المتحدة على الفور حربها المبيتة ضد «الإرهاب» أو الإسلام. وأصبحت المدارس الدينية والتيارات الإسلامية عدواً مباشراً للحضارة الغربية، يجب القضاء عليه. وأعلنت الحكومة الباكستانية المرتبطة بالعجلة الأمريكية، منذ البداية، وقوفها إلى جانب الغرب في الحرب ضد «الإرهاب».

ولذلك سحبت دعمها عن حركة طالبان الأفغانية وتركتها تموت تحت قصف الطائرات الأمريكية، كما بدأت تلاحق الإسلاميين في باكستان وتزج بهم في السجون. ووصل أمر الملاحقة اليوم إلى المدارس الدينية، فأصدر الرئيس مشرف قراراً يقضي بأن تسجل المدارس الدينية نفسها لدى الحكومة، وأن تكشف عن مصادر تمويلها، والامتناع عن تدريس مواد تثير الحقد والكراهية، وأن يتم طرد الطلاب الأجانب من تلك المدارس التي ظلت تعمل على سجيتها قرابة أكثر من خمسين عاماً لم تتدخل الحكومة بها، ولم تسأل عن مصادر تمويلها، ولا ماذا تدرس، ولا من أين يأتي الطلاب إليها.

أما الآن، فإنه لم يعد ثمة مجال لأن تبقى هذه المدارس خارج إطار الرقابة الأمريكية. وألحّت الحكومة الباكستانية في تنفيذ قرارها، لكن «تحالف مجلس العمل الموحّد» وهو ائتلاف ديني سياسي، رفض تنفيذ القرار وقرر مجابهة الحكومة والاستمرار على النهج السابق في المدارس الدينية.

وبات الأمر وكأن ثمة مواجهة ستقع بين الحكومة والتيارات الإسلامية. والواقع أن تنفيذ هذا القرار سيؤدي في المستقبل إلى تقليص نفوذ الإسلام في باكستان بعد أن تم تقليص قواعده هناك، الأمر الذي قد يؤدي إلى تقويض الشرعية الإسلامية التي قامت على أساسها دولة باكستان، وبالتالي، إلى حدوث فتن أهلية بين مختلف القوميات التي يتكوّن منها الشعب الباكستاني.

ولكن هكذا هو حال الدول في كل مرحلة من مراحلها، و في كل حالة من حالاتها تمر في الطريق العسوف والمدّ والجزر بين الثوابت والتصورات ومسالك الضمير. من ذا ينكر على باكستان الإسلامية مذ أن فتحت مدارسها وأبوابها وقلبها لكل طالب المعرفة يستنير بنورها ويعيش في كنفها وينعم بخيرها وخدماتها، وكانت تدافع في كل ناحية عن الإسلام والمسلمين؟ ولكن اليوم يخفت رونقها الديني وتتغير من النقيض إلى النقيض وتردّ عاجزة عن فلقها وضيافتها لتنتهي مهمتها ما بين بصرها وبصيرتها إلى حدّ الذوب في دائرة التوجهات والمصير البعيد.

*كاتب من الإمارات
medkhalifa@maktoob.com
http://www.mohammedkhalifa.com

بعد أن زالت الشكوك

شجرة الديمقراطية لها أن تزرع في أرض الخليج

عبد العزيز بن محمد الخاطر*

■ إذا كان ثمة ما يمكن الاستفادة منه نتيجة لما سمي بأزمة «الحكم في الكويت» اثر وفاة الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير الكويت يرحمه الله فأنه يمكن الإشارة وباطمئنان كبير حول أهلية أهل هذه المنطقة وبشكلها الحالي وتركيبتها السكانية الموجودة في مواجهة ما يمكن أن تسفر عنه الأحداث عندما يتعلق الأمر بالمصير المشترك وبأن الجميع في قارب واحد في مواجهة هذا المصير وذلك القدر وثمة اشارات يجب التوقف عندها واستخلاص العبر والدروس منها رغم قصر «عمر الأزمة» التي لم تشهد لها الكويت ولا المنطقة مثيلاً من هذه الإشارات.

أولاً: إمكانية التحول الديمقراطي السلس مع وجود التكوينات التاريخية الأساسية في المجتمع مع حفظ المكانة والكرامة لجميع الأطراف.

ثانياً: بروز مفهوم جديد للعقد الاجتماعي طرفاه الأسر الحاكمة والشعب ارتكازاً على القبول بدستور ديمقراطي والتمسك بأحكامه كميزان وحكم بين الطرفين.

ثالثاً: إمكانية استنبات جذور الديمقراطية من الداخل وأهلية هذه الأرض لذلك تفنيداً لدعاوى كثيرة ترى أن هذه الأرض قد عقمت ولا يمكن لها إلا أن تستورد ذلك من الخارج ولو كان ذلك من خلال التدخل الخارجي.

رابعاً: حب هذه الشعوب لقياداتها التاريخية يزداد كلما كانت هذه القيادات قادرة على تحمل مسؤولياتها بما في ذلك اشراك هذه الشعوب معها في إدارتها لأزماتها.

خامساً: الايمان بان الديمقراطية ليست عقيدة والعبرة بالنتائج اما المضمون فانه في الاساس ارادة توافقية ثقافية ومحلية المنشأ بالضرورة. هذه باختصار أهم ما يمكن ملاحظته واستعارته باستفادة مما جرى مؤخراً في دولة الكويت الشقيقة منوهاً بأهمية استشعار المصير المشترك لجميع أفراد وفئات المجتمع وإني على يقين تام بأن قيادات هذه المنطقة وشعوبها لا يمكن لها أن تفرط فيما تحقق وفي نفس الوقت على ادرك تام بأن المستقبل يتطلب مزيداً من العمل من أجل راحة وكرامة الإنسان في هذه المنطقة.

* كاتب من قطر
azizthought@hotmail.com